المحاضرة 02: الدراسات الابستيمولوجية للوثائق

1.3. من التاريخ الجديد إلى الدراسات الإبيستمولوجية المعاصرة

إن التحول الأساس في نظرنا لمفهوم الوثيقة، في إطار التاريخ الجديد، وقع في مستويين:

المستوى الأول تمثل في توسع المفهوم وهو توسع أفقي، أي شموليته لأنواع جديدة من الوثائق خصوصا كلما تم الاحتكاك والتلاقح مع علوم اجتماعية وحتى مع علوم حقة؛

والمستوى الثاني تمثل في تعقد المفهوم، ويمكن القول إنه توسع عمودي ينفذ إلى عمق المفهوم بحيث أحدث فيه خلخلة جعلت المفهوم يتخذ أبعادا جديدة عمقت من مفهوم الوثيقة.

1.3.1. توسع مفهوم الوثيقة في سياق تطور المنهج التاريخي والتلاقح مع العلوم الاجتماعية

سنركز في هذا التوسع على التلاقح مع الجغرافيا ثم علوم الآثار و السوسيولوجيا أو الإثنولوجيا..

أ. المشهد الجغرافي: اللقاء بين التاريخ والجغرافيا

شكل تطور مفهوم الوثيقة عند الحوليات ثم عند التاريخ الجديد فيما بعد نقلة نوعية، فقد توسع هذا المفهوم ليشمل المشهد الجغرافي. إن اعتبار المشهد الجغرافي بمثابة وثيقة يضرب جذوره في العلاقة بين التاريخ والجغرافيا، وبعبارة أخرى فإنه يدل على الارتباط الوثيق بين الزمان والمكان في دراسة التاريخ. و« العلاقة بينهما (بين التاريخ والجغرافيا) لا نختزلها في مجرد العلاقة بين تخصصين أكاديميين أو مادتين دراسيتين بل نعتبر هذه العلاقة ذات بعد تأويلي للظواهر والأحداث الإنسانية. فاللقاء بينهما منذ بدايته لم يكن آليا بل نتج عن ضرورات تأويلية.»[17]

ويعطي "مارو" مثالا يتعلق بدراسة تاريخ البنيات الزراعية في فرنسا، مع مارك بلوك وروجي ديون، (الحقول المفتوحة، التناوب الزراعي الثلاثي...)، قائلا: «إن مشهدا منظورا إليه من الطائرة أو محللا على خريطة بمقياس كبير هو وثيقة تاريخية بالنظر إلى أنه يمكننا أن نرى فيه شيئا آخر غير الانعكاسات المرتبطة بالقوانين الطبيعية (علم الجيولوجيا، علم التربة، علم المناخ، علم النباتات...) ونتعرف فيه على تدخل الإنسان[18]

ب. الأثر المادي: اللقاء بين التاريخ والأركيولوجيا

في ظل الفضول المعرفي الذي شهده القرنان 16 و17م، كانت المخلفات الأركيولوجية لا تمثل سوى جزء من المعرفة ... ومع ذلك لم يعد هذا الفضول يهتم بالتمييز بين ما ينتمي إلى الطبيعة وما ينتمي إلى الثقافة ... ولم تكن الدول الأوروبية غير الأسكندنافية لتتوفر على تشريعات ومؤسسات أركيولوجية إلا في وقت متأخر. لم تكن أوروبا، خلال الجزء الأكبر من العصور الحديثة، تولي للمكونات المادية لماضيها سوى مكانة محدودة قبل أن تغير الصراعات القومية مكانة الأركيولوجيا وتجعلها في قلب النقاشات التاريخية.[19]

فالتاريخ إذن لم يعد يكتب بالنصوص والمأثورات المجمعة بعناية ولكننا نكتشفه عبر الأنساق المادية، والمخلفات البيولوجية، وأنواع المخلفات سواء منها التي توجد تحت الأرض أو فوقها، التي تشهد على الإنسان الذي سبقنا[20]

ج. الشهادة الشفهية: اللقاء بين التاريخ والإثنولوجيا والسوسيولوجيا

يبدو أن مفهوم التاريخ الشفهي مقتبس من الباحثين الأمريكان الذين كانوا سباقين لإعادة الاعتبار للنص الشفهي كمصدر تاريخي أصيل. [21] وقد بدأ التاريخ الشفهي الحديث في الثلاثينيات من القرن العشرين بالولايات المتحدة الأمريكية مع بحث ضخم أشرفت عليه السلطات الفيدرالية حول ذاكرة العبيد السود، وانطلاقا من هنا عم هذا المنهج مجموع أوربا الغربية. ويمكن تفسير الرجوع إلى هذه التقنية التاريخية القديمة في عالم تسوده الكتابة إلى عاملين؛ هما تطورات المجتمعات الغربية بعد أن تزايدت الاتصالات الشفهية بتكاثر وسائل الاتصال الحديثة، ثم تحولات المعرفة التاريخية بحيث أصبحت ميادين المؤرخ الجديدة تفرض عليه استعمال الأدوات الشفهية (تاريخ الحياة اليومية، التقنيات...)[22]

على أنه ينبغي استحضار سياق آخر ويتمثل في انفتاح التاريخ على باقي العلوم الاجتماعية في ظل الحوليات والتاريخ الجديد، سواء من حيث الموضوع أو المنهج، حيث كان من نتائج هذا الانفتاح استثمار وثائق هي من صلب أدوات الإثنولوجي أو عالم الاجتماع وهي الرواية الشفهية، على الرغم من الموقف المتعنت أو المتحفظ الذي يبديه المؤرخ تجاه الشهادة الشفهية [23].

والشهادات الشفهية « هي آثار الماضي المحفوظة في ذاكرة البشر الأحياء في صورة ذكريات وأيضا في صورة تمثلات ذهنية ومواقف وسلوكات وإيماءات تنقلها الثقافة.» [24] ويمكن اعتبار المصادر السمعية (الصوتية) ضمن الشهادات الشفهية،

التي هي مصدر أساس بالنسبة إلى مؤرخ الزمن الحاضر... وهكذا تزود الوثائق الإذاعية بخزان هائل من المصادر[25]

وعموما فقد أسفر الانفتاح على العلوم الاجتماعية عما يأتي:

- تعدد أنواع الوثائق وبالتالي توسع مفهوم الوثيقة. لم تعد الوثيقة المكتوبة هي المادة الأولية الوحيدة التي يكتب التاريخ بناء عليها بل نجد إلى جانبها المشهد الجغرافي والأثر المادي والشهادة الشفهية. أكثر من هذا فقد ساهم الانفتاح على علوم دقيقة مثل البيولوجيا أو علوم أخرى مثل علم النفس والاقتصاد في ظهور أنواع جديدة من الوثائق. نجد مؤرخا مثل عبد الله العروي في كتابه مفهوم التاريخ وبالضبط في القسم الثالث "تاريخيات" يتعرض إلى أنواع الوثائق ويجعل منها أصل تصنيف الإسطوغرافيا (تاريخيات) فيميز « أنواع الكتابة بأنواع الشواهد المعتمدة»[26].

- التوجه الإشكالي والموضوعاتي للبحث التاريخي جعل المؤرخ يتصور وسائل الإثبات المتمثلة في الوثائق قبل الحصول عليها.

مجمل القول أن مفهوم الوثيقة عرف توسعا أفقيا حيث طال أنواعا عديدة بحكم اللقاء مع باقي العلوم والمعارف من جهة، وبحكم تقدم البحث التاريخي من جهة ثانية. ويبقى أن نتساءل مع كل هذه التحولات التي عرفها مفهوم الوثيقة، هل نبقي على المصطلح العربي " وثيقة" أم نستبدله بمصطلح آخر كالذي اقترحه عبد الله العروي وهو الشاهدة، على اعتبار أن الوثيقة تحيل في التقليد العربي على المكتوب:])». [27] إلى جانب هذا التوسع الأفقي يمكن الحديث عن توسع عمودي أو تعقد للمفهوم بحكم تطور البحث التاريخي وظهور أنواع جديدة من الوثائق.